

Distr.: General
4 August 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية
(مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من
أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
تقرير الأمين العام

موجز

دعت الجمعية العامة، في قرارها ٦٩/١٥ بشأن إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وكذلك في قرارها ٦٩/٢١٧، إلى مواصلة تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تنفيذ استراتيجياتها وبرامجها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بإدماج أولويات وأنشطة الدول الجزرية الصغيرة النامية في أطرها الاستراتيجية والبرنامجية ذات الصلة، وإلى التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات والشراكات المعلنة في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وطلبت أيضا الجمعية العامة، في قرارها ٦٩/٢١٧ إدراج النتائج الأولية للاستعراض الذي تجريه وحدة التفتيش المشتركة للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والتعليقات المتعلقة به، في التقرير الدوري الذي يقدمه الأمين العام.

والهدف من هذا التقرير هو تقديم أحدث المعلومات عن تنفيذ مسار ساموا بما في ذلك الشراكات المعلنة في المؤتمر، فضلا عن النتائج الأولية لاستعراض وحده التفتيش المشتركة لكي تنظر فيها الدول الأعضاء.

* A/70/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

020915 280815 15-12602 (A)



أولا - مقدمة

١ - عُقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في آيبا، من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وموضوعه "تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال إقامة شراكات حقيقية ومستمرة". واعتمد المؤتمر إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) (القرار ١٥/٦٩، المرفق) كوثيقته الختامية.

٢ - وأشارت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٧/٦٩ بشأن متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وشددت على الحاجة إلى ضمان فعالية تنفيذ ورصد ومتابعة مسار ساموا.

٣ - وفي القرار نفسه، أهابت الجمعية العامة بمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية وغيرها من شركاء التنمية المتعددي الأطراف مواصلة دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تنفيذ استراتيجياتها وبرامجها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بإدماج أولويات وأنشطة الدول الجزرية الصغيرة النامية في أطرها الاستراتيجية والبرنامجية ذات الصلة، بوسائل منها عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على المستويين الوطني والإقليمي، تمثيا مع ولاياتها وأولوياتها الشاملة، وحثت على التنفيذ التام والفعال للالتزامات والشراكات المعلن عنها في المؤتمر، وتنفيذ الأحكام المتعلقة بوسائل التنفيذ حسب ما ورد في مسار ساموا.

٤ - وكان القرار ٢١٧/٦٩ أول قرار يتخذ عقب عقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية واعتماد تقريره (A/CONF.223/10)، وفي متابعة لقرارات المؤتمر.

٥ - ويوجز هذا التقرير التقدم المحرز في مواصلة تنفيذ مسار ساموا وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٧/٦٩. وقد استشيرت عند إعداد هذا التقرير الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، وكذلك المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، والمجموعات الرئيسية، والدول الأعضاء^(١).

(١) وردت مساهمات من مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا

ثانيا - تنفيذ ورصد ومتابعة مسار ساموا

الإدماج في السياسات الوطنية والإقليمية، وفي أطر وبرامج وأنشطة التنمية والتعاون، وتقديم الدعم لاستراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية المستدامة

ألف - أحدث المعلومات الواردة من منظومة الأمم المتحدة والوكالات الشريكة

٦ - أصبح تنفيذ مسار ساموا عنصرا هاما في الخطط الاستراتيجية وبرامج العمل والاستثمار في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والعالمية. وتقوم المنظمات بمواءمة أنشطتها المقررة والجارية مع تنفيذ مسار ساموا، وأطلقت شراكات مختلفة في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧ - وستتولى اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (”اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية“) رصد التنفيذ داخل منظومة الأمم المتحدة لكفالة المتابعة المتكاملة للمؤتمر. ويجري إقامة روابط مع مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتم إحياء الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المؤلف من وكالات منظومة الأمم المتحدة والوكالات من خارجها التي تعمل في مسائل متصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، للاضطلاع بدور في رصد وتعزيز الشراكات التي يشارك فيها الأعضاء. ويتبادل الفريق الأفكار بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك، بالإضافة إلى حشد المدخلات وتبادل المعلومات.

٨ - وأنشأت شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة منبر عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية (www.sids2014.org) الذي يضم جملة أمور منها مصفوفة الأمم المتحدة لتنفيذ مسار ساموا، ولحمة عامة عن فقرات العمل الرئيسية للمسار، والشعبة هي كيان الأمم المتحدة الذي يقوم بدور الجهة التنسيقية لكليهما.

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومركز التجارة الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ووحدة التفتيش المشتركة، والكمونولث، ومرفق البيئة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، والبنك الدولي وحكومات أستراليا، وإيطاليا، وكوبا، وموريشيوس، وموناكو، ونيوزيلندا، واليابان.

٩ - وبالإضافة إلى ذلك، أجرت منظمات حكومية دولية وإقليمية كثيرة مشاورات للمتابعة مع الجهات المستهدفة على كل من الصعد الوطني والإقليمي والعالمي لتحديد أفضل السبل لمتابعة الأولويات التي أعرب عنها في مسار ساموا.

١٠ - وتضطلع منظمات الأمم المتحدة والكيانات من خارج الأمم المتحدة والشركاء في التنمية بمبادرات عملية المنحى لمتابعة مسار ساموا في مجالات اختصاصاتها دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية.

الأنشطة الشاملة

١١ - منذ انعقاد المؤتمر الدولي، اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سلسلة من الإجراءات للنظر في كيفية تعميم مسار ساموا في عمله وكيف يمكن دعم الحكومات في دمج وتنفيذ المسار على الصعيد الوطني. والعمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يراعي الاعتبارات القطرية، ويجري تحقيقه على الصعيد الوطني، في المقام الأول، عن طريق مشاورات بين الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والبلدان الشريكة من أجل مواءمة الأنشطة المضطلع بها من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٢ - وعلى سبيل المثال، قام مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعدد الأقطار في ساموا بدمج مسار ساموا في إطاره البرنامجي (البرنامج دون الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). ومن بين أولوياته لعام ٢٠١٥ متابعة مسار ساموا في إطار توسيع نطاق الاتصالات والشراكات استجابة لمسار ساموا. وتشمل أمثلة الأنشطة التي يضطلع بها إقامة اتصالات ومبادرات ومناسبات مشتركة للتوعية تركز على مسار ساموا، والأهداف الإنمائية للألفية/أهداف التنمية المستدامة و/أو مؤشرات الضعف/الاستبعاد؛ وإجراء دراسات استقصائية للشراكات وتحليلها؛ وإقامة تحالفات ابتكارية.

١٣ - وتعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على طائفة واسعة من القضايا في الدول الجزرية الصغيرة النامية، منها الحد من أخطار الكوارث، والتغذية، والمياه والصرف الصحي، والصحة والأمراض غير المعدية. ومع ذلك، يجري التركيز بشكل قوي على معدل وفيات الأطفال والوفيات النفاسية، وحمل المراهقات، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع التركيز على قضايا العنف ضد الفتيات، وحمل المراهقات، وتعليم الفتيات والتنمية الاجتماعية. وتسهم اليونيسيف أيضاً في تنفيذ مسار ساموا في مجالات تغير المناخ، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والتعليم، والشباب.

١٤ - وتتولى حاليا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وضع خطة عمل اليونسكو للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أعدت هذه الوثيقة الاستشرافية استجابة للفقرة ١ (هـ) من الجزء الخامس من القرار ١ للمؤتمر العام لليونسكو الذي اعتمده المؤتمر في دورته السابعة والثلاثين. وفي ذلك القرار، دعا المؤتمر المدير العام لليونسكو إلى وضع خطة عمل لتنفيذ النتائج التي يتوصل إليها المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في المجالات المتصلة باختصاصات اليونسكو. وعملت اليونسكو، على سبيل المثال، من خلال مجموعة من حلقات العمل في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، مع المربين والمدربين لتمكينهم من وضع برامج عملية لتسخير التعليم لتحقيق التنمية المستدامة وذلك باتباع نهج استباقي قائم على "القياس والتحليل والتبادل واتخاذ الإجراءات".

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن مبادرة اليونسكو العالمية لإعطاء الأولوية للشباب: تعزيز تنمية الشباب في منطقة البحر الكاريبي، تهدف إلى كفالة أن يشترك كل شاب وشابة في السياسات والبرامج التي تؤثر عليهم وأن يقودوا العمل لتعزيز السلام والتنمية المستدامة في بلدانهم ومجتمعاتهم المحلية، في حين عُقدت حلقة عمل ميلانيزية بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمتلكات الثقافية في بورت فيلا في تموز/يوليه ٢٠١٥ لاستعراض التقدم المحرز منذ حلقة عمل المحيط الهادئ السابقة التي عُقدت في فيجي في عام ٢٠٠١، وكان هدفها الحفاظ على الثقافة والتراث.

١٦ - وبالإضافة إلى الولايات العامة للوكالات المذكورة أعلاه، ركزت مؤسسات أخرى على مواضيع محددة من مسار ساموا، وترد أمثلتها أدناه.

النمو الاقتصادي

١٧ - تشارك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في مبادرات للشراكة مع القطاع الخاص، منها: توسيع نطاق شراكات تطوير سلاسل القيمة، والتنمية الصناعية المستدامة والشاملة من خلال ربط التعاون التقني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون المتعدد الأطراف؛ وتبادل الخبرات المقرر تنفيذه من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي بشأن التنمية ذات الوجهة الصناعية للصناعات الزراعية، وتنمية الأعمال التجارية الزراعية التي تضيف قيمة إلى سلاسل القيمة. وبالتعاون مع أعضاء آلية قطاعات الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

(SIDS DOCK)^(٢) والمنظمات الإقليمية، تشارك منظمة اليونيدو في إنشاء شبكة من المراكز الإقليمية للطاقة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمحيط الهندي وأفريقيا.

١٨ - ويهدف صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، من خلال برنامج تعميم الخدمات المالية لمنطقة المحيط الهادئ، إلى إضافة مليون من سكان جزر المحيط الهادئ إلى القطاع المالي الرسمي بحلول عام ٢٠١٩ من خلال قيادة المبادرات التنظيمية والمبادرات المتعلقة بالسياسات، وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة وقنوات تقديم هذه الخدمات، وتعزيز الكفاءات المالية وتمكين المستهلكين.

١٩ - ويسعى البنك الدولي إلى أن يصبح أكثر سرعة ومرونة في تلبية الاحتياجات التنموية للدول الصغيرة، واضطلع بطائفة من الإجراءات لدعم الدول الصغيرة في كثير من المجالات. ففي إطار مشروع دعم قطاع الطرق في كابو فيردي ارتفعت قيمة أصول شبكة الطرق الوطنية بنحو ١٥ في المائة إلى أكثر من ٦٠٠ مليون اسكودو؛ ويقدم برنامج كيريباس للتكيف الدعم للبلد في التكيف مع آثار تغير المناخ وتحسين الأمن المائي وقدرة المناطق الساحلية على الصمود.

٢٠ - وإقراراً بما تواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية من مشاكل، سمح البنك الدولي لها بأن تحصل على أموال بشروط ميسرة إلى حد ما على الرغم من أن كثيراً منها من البلدان المتوسطة الدخل. ويتيح هذا للدول الجزرية الصغيرة النامية الحصول على الشروط الائتمانية العادية للمؤسسة الإنمائية الدولية، التي تسفر عن آجال استحقاق أطول، وفترات سماح أطول، وانخفاض أسعار الفائدة. ويصل الدعم الذي يقدمه البنك الدولي للدول الصغيرة إلى ما يقرب من ٣ بلايين دولار، بزيادة قدرها ٧٠٠ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٤. واضطلع أيضاً البنك الدولي بتنفيذ عدة برامج للتعامل مع حالات الطوارئ الناشئة عن الكوارث الطبيعية، مثل نافذة التصدي للأزمات التابعة للمؤسسة الإنمائية الدولية، فضلاً عن خطط التأمين، مثل مرفق التأمين ضد أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي. وتكمل هذه البرامج الحلول التقنية والاستشارية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسة المالية الدولية لديها عدد من المبادرات الاستشارية في مجال الصناعة تحديداً في الدول الجزرية الصغيرة

(٢) آلية قطاعات الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS DOCK) هي مبادرة من البلدان الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية لتوفير آلية مؤسسية جماعية لتحويل قطاعات الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لمساعدة هذه البلدان في توفير موارد مالية للتصدي لتغير المناخ.

النامية لتعزيز النمو وتهيئة فرص العمل، منها على سبيل المثال تحسين مناخ الاستثمار في التونة في جزر سليمان، وإصلاح التأشيرات في سان تومي، ومناطق الاستثمار في ترينيداد.

٢١ - وفي منطقة البحر الكاريبي، يطبق البنك الدولي مبادرتين: الإطار الشامل للنمو والديون لتخفيف عبء الديون، ومنتدى منطقة البحر الكاريبي للنمو من أجل تعزيز النمو المستدام والشامل للجميع. ويمثل مرفق التأمين ضد أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي ركيزة التأمين. وفي منطقة المحيط الهادئ، تم إطلاق برامج لتحسين الاتصالات ومصايد الأسماك وإدارة مخاطر الكوارث. وأدى التعاون مع أمانة جماعة المحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي والاتحاد الأوروبي واليابان والمرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش إلى مبادرة تقييم وتمويل عملية الحد من مخاطر الكوارث في المحيط الهادئ، وهي نموذج للتأمين. وفي أفريقيا ومنطقة المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة بحر الصين الجنوبي، ينفذ البنك الدولي مبادرة تقييم وتمويل عملية الحد من مخاطر الكوارث في جنوب غرب المحيط الهندي للتأمين ضد الكوارث، وبرنامج جنوب وغرب المحيط الهندي لحوكمة مصائد الأسماك والنمو المشترك في مجال مصايد الأسماك المستدامة، وبرنامج التعجيل بالاستثمارات الخاصة المستدامة في الطاقة المتجددة (ASPIRE) لجذب الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة.

٢٢ - واشترك مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومكتب ممثل الأمم المتحدة السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في إطلاق مرفق نقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب للدول الجزرية الصغيرة النامية خلال المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وتم تكريس حيز بالموقع للمواءمة بين الأعمال التجارية، حُشدت من خلاله ٤٨ مؤسسة من ١٥ بلداً؛ وأنشئ مركز إقليمي للنظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وذلك بتوقيع مذكرة تفاهم مع منظمة جزر المحيط الهادئ للقطاع الخاص؛ ومركز آخر قُطري للنظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب من خلال اتفاق مُوقَّع مع غرفة التجارة والصناعة في ساموا.

التجارة

٢٣ - أُدرج مركز التجارة الدولية أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية، بشكل كامل، في برنامج عمله من خلال تعميم تنفيذ مسار ساموا في صميم أنشطته. وتحدد خطة المركز الاستراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، التي وُضعت بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة من

الدول الجزرية الصغيرة النامية، الأولويات والنهج في تقديم حلول قائمة على التكامل التجاري، تتفق اتفاقا وثيقا مع المجالات ذات الأولوية لمسار ساموا.

٢٤ - وتحدد الخطة الاستراتيجية ستة مجالات تركيز رئيسية هي: تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات عن التجارة والأسواق لتعزيز قدراتها التنافسية؛ ودعم التكامل الاقتصادي الإقليمي والروابط فيما بين بلدان الجنوب؛ والربط بسلاسل القيمة المضافة: أي القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتنوعها وصلاتها بأسواق التصدير؛ وتعزيز مؤسسات دعم التجارة والاستثمار؛ وتعزيز وتعميم التجارة الشاملة للجميع والمراعية للبيئة؛ وهيئة بيئية مواتية للأعمال. ويسهم مركز التجارة الدولية في تنفيذ إجراءات في الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل والمنصف؛ وقطاع السياحة؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والتجارة.

البيانات والإحصاءات

٢٥ - تلي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية من البيانات والإحصاءات، وخاصة تلك المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبدأت في وضع لمحات قطرية عن مواطن الضعف والقدرة على الصمود في ثمانية بلدان رائدة من خلال مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الإقليمية. وتيسر أيضا التعاون في البحوث الجارية بين اتحاد جامعات الدول الجزرية الصغيرة.

٢٦ - ودعمت المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي ٥٠ في المائة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في تعزيز القدرات في مجال البيانات وتحليلها ورصدها وتقييمها واستخدام الأدلة.

المحيطات

٢٧ - أنشأت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية صناديق لغرض تيسير إعداد الطلبات المقدمة إلى لجنة حدود الجرف القاري^(٣)، وكذلك لمساعدة الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاق المتعلق بتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، وفقا للجزء السابع من الاتفاق. وتضطلع الشعبة أيضا بمجموعة متنوعة من أنشطة المساعدة التقنية التي تستهدف الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال، على سبيل المثال، برنامج زمالات الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون

(٣) انظر www.un.org/Depts/los/clcs_new/trust_fund_article76.htm.

اليابانية. وتدعم الزمالات وصول المسؤولين الحكوميين وغيرهم من المهنيين من المستوى المتوسط من البلدان النامية إلى التعليم والبحوث في تخصصات منها شؤون المحيطات وقانون البحار^(٤).

٢٨ - وتركز أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ على تعزيز تحالف المحيط الهادئ، الذي أطلق في ساموا، من خلال السياسات وإجراء المشاورات التقنية.

٢٩ - وتحالف المحيط الهادئ، الذي يتولى مفوضه تيسير أموره، هو شراكة جديدة تم إطلاقها في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. والتحالف شراكة مفتوحة العضوية للتبادل الطوعي للمعلومات ولتنسيق بين أصحاب المصلحة المهتمين بالتنمية المستدامة للمحيط الهادئ، وإدارة وصون موارده.

تغير المناخ

٣٠ - كجزء من مساهمة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، أطلقت المنظمة بالنيابة عن جميع شركائها شراكة جديدة من أجل تعزيز خدمات الطقس والمناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ والمحيط الهندي ومناطق أخرى. وتركز المنظمة العالمية للأرصاد الجوية على الاستثمار في أنشطة محددة لصون وإصلاح محطات مراقبة الطقس والمناخ القائمة، وتدريب الموظفين المحليين على صيانة ومعايرة وإصلاح تلك المعدات، وبناء قدرات خدمات الأرصاد الجوية الوطنية لحفظ بيانات الطقس والمناخ الحالية وتحليلها والإبلاغ عنها بغية تشجيع تحسين قرارات التخطيط على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٣١ - ويواصل مرفق البيئة العالمية دعم العديد من المشاريع التي تتسق مع أهداف مسار ساموا. ويحفز النموذج الذي يطبقه مرفق البيئة العالمية المؤسسات الأخرى على تقديم تمويل، وشجع وسيواصل تشجيع أنواع الشراكات الحقيقية والمستمرة المطلوبة في ساموا. وخصص المرفق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ أكثر من ٢٥٦ مليون دولار للمشاريع في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تحمي البيئة العالمية بينما تشجع التنمية المستدامة. وتتاح هذه الموارد للدول الجزرية الصغيرة النامية وفقا لإجراءات المرفق وتمشيا مع مبادئ مسار ساموا. ويعمل مرفق البيئة العالمية بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(٤) انظر www.un.org/Depts/los/nippon/index.

٣٢ - وأمانة الكومنولث بصدد وضع مقترح كامل لإقامة مركز لمهارات تمويل المناخ وآلية للمواجهة. واستفادة من النموذج الناجح "المركز المختص بالتجارة والشبكة الداعمة له"، سيضم مركز المهارات شبكة من المستشارين الفنيين الإقليميين والوطنيين للحصول على تمويل للمناخ. وسيساعد المستشارون في بناء قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إعداد مقترحات والامثال لمعايير الأهلية وإعداد استجابات فعالة طويلة الأجل لتغير المناخ. وستوافر وظيفة لإدارة البحوث المترابطة شبكيا بقدر كبير مقرها موريشيوس، ستيسر تبادل ودعم المستشارين بين بلدان الجنوب.

٣٣ - وسيكون مركز مهارات تمويل المناخ متقاربا بشكل وثيق مع صندوق المناخ الأخضر، والمشاورات جارية بين الصندوق وأمانة الكومنولث على المستوى التقني. وعلاوة على ذلك، سيعمل المركز بشكل وثيق مع المنظمات الإقليمية والحكومات والمنظمات الوطنية العاملة في مجال الاستعداد لتمويل المناخ.

٣٤ - ويكمل المكتب دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي العمل الذي يقوم به مركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ في تعزيز الصمود على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي أمام آثار تغير المناخ والتخفيف منها.

الحد من مخاطر الكوارث

٣٥ - يشير مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث إلى أنه تم إبراز الأولويات المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث. وبناء على إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، اعتمدت الدول إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥ في المؤتمر الذي عقد في سينداي في اليابان. ويحدد الإطار برنامجا عالميا متجددا بشأن الحد من مخاطر الكوارث في سياق التنمية المستدامة. ويقر بالتحديات المحددة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية والحاجة إلى إيلاء اهتمام ودعم خاصين من خلال تنفيذ مسار ساموا في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

٣٦ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم وشارك في تيسير حلقة عمل لمواصلة تدريب الموظفين نظمتها وحدة الجماعة الكاريبية للإغاثة في حالات الكوارث بشأن مجموعة الخدمات الأولية الدنيا للصحة الإنجابية في بربادوس وغيانا وستة من بلدان منطقة شرق البحر الكاريبي. وكان الهدف من حلقة العمل تشجيع المديرين على توسيع نطاق مجموعة الخدمات، فضلا عن الدعوة وتقديم الدعم لإدراج الصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم

على نوع الجنس في التخطيط الوطني في مجال الكوارث وخطط مواجهتها. وضم الشركاء الإقليميون أيضا الوكالة الكاريبية لإدارة حالات الطوارئ المرتبطة بالكوارث. وقدم أيضا توجيه استشاري إلى خمسة بلدان ومناطق (بربادوس، وبليز، وجامايكا، وسانت مارتن، وغيانا) في وضع خططها للاستجابة الإنسانية والطوارئ وخطط استمرارية تصريف الأعمال أثناء حالات الطوارئ.

الطاقة

٣٧ - أعدت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة مبادرات الدول الجزرية الصغيرة النامية لدعم النشر الاستراتيجي للطاقة المتجددة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي توضح الخطوات اللازمة لوضعي السياسات، وتمكن من القيام بعمل محدد الأهداف. وفي جهد مشترك بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والشركاء في التنمية، ستساعد المبادرة في تحويل منظومات الطاقة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تهيئة ظروف تمكن من إقامة مستقبل يستند إلى الطاقة المتجددة، وذلك عن طريق الابتعاد عن وضع مشاريع في معزل عن نهج كلي يراعي جميع العناصر ذات الصلة التي تغطي أطر السياسات والأسواق وخيارات التكنولوجيا وبناء القدرات.

٣٨ - وأطلقت شبكة المراكز الإقليمية للطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منتدى الطاقة في فيينا في عام ٢٠١٥. وتضم الشبكة آلية قطاعات الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وأمانة جماعة المحيط الهادئ، والجماعة الكاريبية، وبرنامج التعاون الإنمائي النمساوي؛ وكانت مؤسسة كلينتون شريكا خلال العملية التحضيرية. والمراكز الإقليمية هي المركز الكاريبي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ومركز المحيط الهادئ للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛ وأطلق المركز الثالث وهو مركز الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ومقره كابو فيردي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وستؤدي هذه المراكز إلى التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال الطاقة المستدامة عن طريق زيادة إدارة المعارف الإقليمية ووضع السياسات وتنمية القدرات، والاستثمار في قطاع الأعمال وتعزيزه. وشهدت هذه المناسبة أيضا التوقيع على النظام الأساسي لآلية قطاعات الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسلط الضوء أيضا على دور تعميم المنظور الجنساني في سياسات الدول الجزرية الصغيرة النامية وذلك من خلال إنشاء الشبكة النسائية للجزر للطاقة المستدامة والتكيف مع تغير المناخ، التي تركز على الطاقة المستدامة والقدرة على التكيف في مواجهة تغير المناخ كأحد

البرامج الرائدة الأولى للمراكز. ودعت أيضا إلى زيادة تمثيل الدول الجزرية الصغيرة النامية في تقارير الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالمرأة.

الصحة

٣٩ - في منطقة البحر الكاريبي، ساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان البلدان في الاستفادة من الموارد المالية، والحصول على أحدث الأدوات، وتدريب المتخصصين في الرعاية الصحية لتحسين حصول الجميع عليها. وأدت تلك الاستثمارات إلى إحراز تقدم في إدماج برامج الصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية.

٤٠ - وقدم الصندوق أيضا الدعم التقني والمالي إلى وزارات الصحة والشركاء من المنظمات غير الحكومية في منطقة البحر الكاريبي من أجل تعزيز قدرتها على توفير خدمات الصحة الإنجابية المتكاملة والتدريب على تكنولوجيا موانع الحمل.

٤١ - ويدعم الصندوق استعراض وتحديث مناهج التدريب لمدارس التمريض والطب بغية تضمينها مسائل الصحة الجنسية والإنجابية المرتبطة بالأمراض غير المعدية في منطقة البحر الكاريبي.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٤٢ - يتيح البرنامج المتعدد الأقطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ السبيل لإقامة شراكة مع النظراء الوطنيين في التصدي للعنف القائم على نوع الجنس على مستويات صياغة السياسات وتقديم الخدمات وتعبئة المجتمع. ويتيح أيضا البرنامج المتعدد الأقطار وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في منطقة المحيط الهادئ تنفيذ البرامج التي تسعى إلى مساعدة النظراء الوطنيين في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في صياغة السياسات.

٤٣ - ويسر الصندوق تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة المحيط الهادئ بالتعاون مع وزارات الصحة، ووزارات شؤون المرأة، والجامعات، ومنظمات المجتمع المدني في منطقة المحيط الهادئ. ونتيجة لهذه الشراكات، حققت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ قدرا أكبر من المساواة بين الجنسين عن طريق فتح مزيد من القنوات أمام المرأة في صنع القرار على مستوى الأسر المعيشية وعلى المستويين المجتمعي والوطني، ومن خلال تعزيز نظم الحماية التي تواجه وتمنع العنف ضد النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى.

إطار الشراكة

٤٤ - أكدت الجمعية العامة من جديد، في قرارها ٢١٧/٦٩، الفقرة ١٠١ من مسار سامو، التي طلب فيها رؤساء الدول والحكومات من الأمين العام، أن يقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بتقديم توصيات لوضع إطار شراكة لرصد وضمان التنفيذ الكامل للتعهدات والالتزامات من خلال إقامة شراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي إطار هذه العملية، التمسّت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية آراء جميع الدول الأعضاء من خلال استقصاء أرسل إلى البعثات الدائمة. ووردت ردود على الاستقصاء من ٧٣ من الدول الأعضاء وكذلك من تحالف الدول الجزرية الصغيرة والاتحاد الأوروبي. ونتيجة لتلك المشاورات، أعدت الأمانة العامة مذكرة غير رسمية بشأن إطار الشراكة، ونشرتها على منبر عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفيما يلي التوصيات الواردة في المذكرة:

(أ) التوصية ١: تشكيل فريق غير رسمي، أو جماعة "أصدقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية"، لدعم متابعة الشراكات القائمة من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجيع إطلاق شراكات جديدة والدعوة إلى ذلك. ويمكن للفريق أن يستفيد من وجود مزيج من الدول الأعضاء ويمكن أن يدعو كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة إلى المساهمة في الاجتماعات حسب الاقتضاء. وينبغي أن يشترك في رئاسة الفريق رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة وآخر يمثل الدول غير الجزرية الصغيرة النامية، على أساس التناوب. وينبغي للفريق أن يعمل في تعاون وثيق مع الأمانة العامة وإدارتها ذات الصلة لكي يضطلع بأنشطته بفاعلية. وينبغي للأمانة العامة، عند قيامها بدورها الداعم، أن تقدم مساعدة تقنية، وتقديم معلومات إلى الفريق بشأن مختلف جوانب عمله، وتقديم دعماً فنياً وتحليلياً بشأن الشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ب) التوصية ٢: تنظيم، على أساس سنوي، حوار غير رسمي للشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين يكون عملي المنحى ويركز على النتائج، ويستغرق نصف يوم أو يوماً كاملاً، في حدود الموارد المتاحة، على هامش اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي لحوار الشراكة أن يتيح فرصاً لاستعراض التقدم المحرز وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من الشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية والتحديات التي تواجهها، وخاصة تلك التي أطلقت في ساموا، ويشجع إطلاق شراكات جديدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيستعرض أيضاً التقارير المقدمة من الحوارات الإقليمية والوطنية للشراكات

(انظر أدناه). وينبغي لحوار الشراكة أن يركز على أثر تلك الشراكات ”على أرض الواقع“، مع الأخذ في الاعتبار الأولويات المحددة في مسار ساموا وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ج) التوصية ٣: تنظيم حوارات إقليمية للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من خلال المنتديات القائمة، وخاصة اللجان الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا، بالتعاون الوثيق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والشركاء. وينبغي للحوارات الإقليمية أن تستعرض الشراكات في منطقة بعينها، وتقدم توصيات بشأن السياسات، وتضع تقارير مرحلية إقليمية، تُقدم في حوار الشراكة الذي يعقد في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة؛

(د) التوصية ٤: التشجيع على تنظيم حوارات وطنية للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، ومن الممكن أن يجري ذلك بالاقتران مع عمليات تخطيط التنمية القائمة أو مع مشاورات الجهات المانحة المعنية، مما يتيح منبرا للشركاء لمناقشة أفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بالواقع الوطني. وينبغي أن يكون إجراء حوارات لشراكات أصحاب المصلحة المتعددين طوعيا وتُحرّكه الاحتياجات والأولويات والظروف الوطنية. وينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تشجع بقوة الشراكات في بلدانها على أن تُبلغ عن التقدم المحرز في الشراكات في هذه الحوارات كوسيلة للحفاظ على الملكية الوطنية لزام الأمور بينما يجري تتبع التقدم المحرز على الصعيد الوطني. ويمكن للحوارات الوطنية أن تعد تقارير مرحلية وطنية، من الممكن أن تعرض في حوارات الشراكات على الصعيد الإقليمي أو في حوارات الشراكة العالمية. ويجب للتقارير الوطنية أن تأخذ في الاعتبار متطلبات الإبلاغ القائمة، وذلك لكي لا تزيد من عبء الإبلاغ على الدول الأعضاء؛

(هـ) التوصية ٥: وضع آلية موحدة للإبلاغ تُستخدَم في تقارير الشراكات عن التقدم المحرز. وينبغي وضع هيكل مشترك للإبلاغ بهدف التقليل من عبء الإبلاغ، وتحقيق الاتساق في الإبلاغ، والتمكن من أداء دراسات تحليلية بشأن الشراكات وما أحرزته من تقدم، على مستوى كل شراكة على حدة وكذلك على الصعيدين الإقليمي والوطني. وينبغي الاستفادة إلى أقصى حد من استخدام آليات الإبلاغ القائمة وتقارير الأمين العام؛

(و) التوصية ٦: مواصلة تعهد وزيادة تطوير منبر عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية لضمان بساطته وأهميته للعملية، مع إبقائه مفتوحا أمام تسجيل شراكات جديدة معينة، وتحقيق اللامركزية في إدارة المحتوى من أجل تمكين أنواع مختلفة من جهات التنسيق (على مستوى الشركاء الفرديين وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي) من عرض تقارير عن التقدم المحرز في الشراكات مباشرة في منبر عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

حوار الشراكة

٤٥ - في متابعة للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، نظمت البعثة الدائمة للمديف لدى الأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حوارا غير رسمي للشراكة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في نيويورك. وأتاح الاجتماع فرصة لجميع الشركاء لإطلاع أصحاب المصلحة على أحدث مستجدات التقدم المحرز في الشراكات القائمة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وشملت المناقشة حوارا تفاعليا بشأن التوصيات المقترحة لإطار الشراكة.

٤٦ - وفي الاجتماع، شددت الدول الأعضاء على أهمية الفقرة ١٠١ من مسار ساموا في وضع إطار قوي للشراكة كآلية هامة لمتابعة الشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن تشديد الإطار على عمل وأثر تلك الشراكات.

٤٧ - وشدد المشاركون على أنه ينبغي عدم إغفال أي شراكة، وحثوا الأمانة العامة على العمل بطريقة منسقة من خلال التعاون البناء بين مختلف الإدارات والوحدات التي تتناول المسائل ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية

٤٨ - أُطلقت السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية في شباط/فبراير ٢٠١٤، واكتملت بنجاح في شباط/فبراير ٢٠١٥، بالاحتفالات ذات الصلة التي عقدت تحت رعاية الجمعية العامة.

٤٩ - ورمت السنة الدولية إلى زيادة الوعي العالمي بتحديات التنمية المستدامة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن الاحتفاء بتراتها الثقافي والطبيعي. وعيّن تحالف الدول الجزرية الصغيرة ثلاثة من مناصري السنة الدولية، ساعدوا على حشد أصحاب المصلحة والشركاء على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لبدء كثير من أنشطة الفنون والموسيقى والرقص وسائر الأنشطة الثقافية ومعارض الصور الفوتوغرافية والفن والأدب واستخدام أشربة الفيديو ووسائط الإعلام الأخرى لعرض الحياة اليومية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكيف تؤثر عليها مختلف الصدمات الخارجية.

٥٠ - وركز المجتمع العالمي أيضا على المسائل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية خلال الاحتفالات بالأيام الدولية للتنوع البيولوجي والمحيطات والأيام العالمية للبيئة. والأهم من ذلك كله، أن السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية ساهمت في بناء الزخم للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وتضمن الاحتفال الختامي حلقة

نقاش بشأن موضوع "قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية كقضايا عالمية: إدماج الدول الجزرية الصغيرة النامية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، مما ربطها بالمفاوضات والعمليات الجارية.

باء - أحدث المعلومات الواردة من الدول الأعضاء

٥١ - تمشيا مع مواضيع نتائج المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، سعت الدول الأعضاء أيضا بنشاط إلى تنفيذ مسار ساموا في المجالات ذات الأولوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي إطار مجالات التركيز، كانت الأنشطة الواردة أدناه من بين تلك الأنشطة التي نُفذت منذ اعتماد مسار ساموا.

النمو الاقتصادي

٥٢ - تعتزم إيطاليا تمويل مشروع تجريبي يهدف إلى تحسين الحوار بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز مجموعات السياحة الزراعية وسلاسل القيمة في منظمة دول شرق البحر الكاريبي.

٥٣ - ويطلق على ميثاق المساعدة الإنمائية الرسمية اليابانية الآن اسم ميثاق التعاون الإنمائي. ويقر بأوجه الضعف التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وخاصة فيما يتعلق بتغير المناخ، ويوصي بتقديم المساعدة الإنمائية القائمة على الاحتياجات الإنمائية لكل بلد على حدة، مع الأخذ في الاعتبار الطابع الفريد لكل دولة. ويوصي باستراتيجيات قائمة على الشراكات، وتعزيز المؤسسات، وتحسين حملات التثقيف والتوعية الجماهيرية.

الطاقة المستدامة

٥٤ - تعمل إيطاليا حاليا على توسيع نطاق الأنشطة التي ستمول في إطار شروط مذكرة التفاهم التي تنظم الشراكة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ وإسبانيا وإيطاليا ولكسمبرغ والنمسا، التي أُطلقت في عام ٢٠٠٧ بغرض تنفيذ برنامج تغير المناخ والطاقة المستدامة، وخصصت منحة جديدة في عام ٢٠١٥ لبرنامج "إدارة الآثار المترتبة في النظم الإيكولوجية وسبل كسب العيش على سياسات الطاقة في دول المحيط الهادئ الجزرية" بهدف تنفيذ مشاريع جديدة في قطاع الطاقة المتجددة.

المحيطات والبحار

٥٥ - تقوم موناكو بمبادرات من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي، فضلا عن المحيطات والبحار، بغية إقامة شراكات مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ مسار ساموا. ويتعلق مشروعان ناجحان بإحياء غابات المانغروف في هايتي وساموا.

الأمن الغذائي والتغذية

٥٦ - تساعد أستراليا الدول الجزرية الصغيرة النامية في موضوعين لهما أولوية لمسار ساموا. ففيما يتعلق بمصايد الأسماك، تقدم المساعدة التي توفرها أستراليا في منطقة المحيط الهادئ بشكل رئيسي من خلال شراكات إقليمية قديمة العهد مع وكالة مصائد الأسماك التابعة لمنتدى جزر المحيط الهادئ وأمانة جماعة المحيط الهادئ (٤٠ مليون دولار أسترالي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨). وتدعم أستراليا أيضا مبادرة البيئة الطبيعية للمحيط الهادئ، ومبادرة المثلث المرجاني المعنية بالشعاب المرجانية ومصائد الأسماك والأمن الغذائي، ومكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وبرنامج منع تلوث المحيط الهادئ، وحلقات عمل إقليمية بشأن اتفاقية التنوع البيولوجي.

٥٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تعترم إيطاليا استضافة اجتماع تقييمي في ميلانو في سياق معرض عام ٢٠١٥ حول موضوع "تغذية الكوكب: الطاقة من أجل الحياة" بدعم تقني من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وسيتيح المؤتمر فرصة فريدة لتقييم التقدم الذي أحرزته الدول الجزرية الصغيرة النامية والجهات المانحة، ورصد الالتزامات المعلنة في مسار ساموا، وربطها بالنقاش العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٥٨ - تعزز أستراليا الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة في منطقة المحيط الهادئ من خلال مشاركة نساء المحيط الهادئ في صياغة التنمية في المحيط الهادئ، وهو برنامج مدته ١٠ سنوات (٢٠١٢-٢٠٢٢) بتكلفة قدرها ٣٢٠ مليون دولار أسترالي. وتدعم أستراليا تحسين الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية لنساء المحيط الهادئ في ١٤ من بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ.

البيانات والاحصاءات

٥٩ - تقدم نيوزيلندا الدعم إلى المبادرات التي تتناول البيانات والإحصاءات، والدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية، والرصد والمساءلة.

الشراكات

٦٠ - تشارك أستراليا في شراكات متعددة من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، منها: شراكة كرنفال أستراليا؛ وشراكة مؤسسة وستباك المصرفية (Westpac)؛ وشراكة أستراليا ونيوزيلندا؛ ومبادرة تنمية القطاع الخاص في المحيط الهادئ؛ وشراكة المؤسسة المالية الدولية في المحيط الهادئ؛ والمرأة والتجارة: التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة المحيط الهادئ؛ والتمكين الاقتصادي للمرأة يدفع عجلة التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومرفق المحيط الهادئ الرابع؛ وبرنامج علم تغير المناخ والتخطيط للتكيف معه في منطقة المحيط الهادئ وأستراليا؛ والمبادرة الدولية المتعلقة بالشعاب المرجانية؛ وبرنامج دعم المناخ والمحيطات في منطقة المحيط الهادئ.

٦١ - وما برحت اليابان تعقد مؤتمرات على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري لدعم الشراكات بين اليابان والدول الجزرية الصغيرة النامية في ثلاث مناطق هي: منطقة المحيط الهادئ، ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا.

٦٢ - وفي أيار/مايو ٢٠١٥، عُقد مؤتمر منطقة المحيط الهادئ في فوكوشيما، حيث ناقش القادة طائفة واسعة من مجالات التعاون الممكن خلال السنوات الثلاث المقبلة بالتركيز على الحد من مخاطر الكوارث؛ وتغير المناخ؛ والبيئة؛ والتبادل بين الشعوب؛ والتنمية المستدامة؛ ومسائل المحيطات والمسائل البحرية ومصائد الأسماك؛ والتجارة والاستثمار والسياحة. وتم التعهد بتقديم أكثر من ٥٥ بليون ين لتنمية الموارد البشرية والتبادل بين الشعوب في السنوات الثلاث القادمة. وفي نهاية مؤتمر القمة، اعتمد إعلان فوكوشيما إيواكي.

٦٣ - وفي مؤتمر الجماعة الكاريبية في عام ٢٠١٤، عُقدت محادثات متعددة رفيعة المستوى لتحقيق زيادة بقدر كبير في التعاون بين اليابان والدول الجزرية الصغيرة النامية في البحر الكاريبي. وأعلنت سياسة البلد المتعلقة بالجماعة الكاريبية كسياسة تتألف من ثلاث ركائز، أولها التعاون من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك التغلب على مواطن الضعف المتعلقة خصيصا بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٤ - وأصدر مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي عقد في عام ٢٠١٣، وثيقتين ختاميتين: إعلان يوكوهاما لعام ٢٠١٣، الذي يعرض الاتجاه المستقبلي من أجل تنمية أفريقيا، وخطة عمل يوكوهاما للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وهي خريطة طريق تضم تدابير محددة ستتحقق في إطار عملية مؤتمر طوكيو الدولي خلال السنوات الخمس المقبلة استنادا إلى إعلان يوكوهاما لعام ٢٠١٣. وتتضمن هذه الخطة المساعدة في الحد من مخاطر الكوارث في البلدان الجزرية الأفريقية، بما في ذلك مشاريع من قبيل تركيب نظام راداري

للمناخ، واتخاذ تدابير مضادة لانهيار التربة، وحماية السواحل في موريشيوس، وتآكل السواحل وإدارة الفيضانات في سيشيل.

ثالثاً - أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار الأمم المتحدة الإنمائي الأوسع نطاقاً

خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٦٥ - ستألف الوثائق الختامية التي تصدر في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي سيعتمدها قادة العالم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ من إعلان سياسي؛ وأهداف وغايات التنمية المستدامة، التي تستند إلى تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة؛ وتمويل التنمية ووسائل تنفيذ ذلك.

٦٦ - ويتضمن مسار ساموا أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية لكي يجري النظر فيها في المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بتمويل التنمية، دعت الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى النص صراحة على المسائل ذات الصلة المتعلقة بالقدرة على تحمل أعباء الديون، من أجل كفاءة الانتقال السلس فيما يخص الخروج من وضع أقل البلدان نمواً والوفاء بالمتطلبات المحددة في أهداف التنمية المستدامة، وبناء القدرات فيما يتعلق بتنفيذ البرامج، والقيود المتعلقة بزيادة التمويل المحلي الخاص.

الأنشطة

كابو فيردي

٦٧ - اجتمعت جزر القمر وسان تومي وبرينسيبي وسيشيل وكابو فيردي وموريشيوس في برايا، في شراكة مع الأمم المتحدة، لمناقشة أفضل استراتيجية تتبعها تلك البلدان لتحقيق التنمية المستدامة في إطار خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وأصدر المؤتمر إعلان برايا، الذي يركز على أهداف التنمية المستدامة. وفي الإعلان، أقر المؤتمر بالدور الحاسم الذي يمكن للمواطنين والبرلمانات والمجتمع المدني وقطاع الأعمال القيام به في دفع التنمية المستدامة وتتبع التقدم المحرز. والبلدان ملتزمة بتعزيز المساواة في المجتمعات، وبتطوير قدرات المؤسسات على جمع بيانات مصنفة من أجل تبصير خيارات السياسات، ورصد التقدم المحرز بين جميع شرائح المجتمع.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٦٨ - عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اجتماعاً في نيويورك لمناقشة مسألة انتقال المنطقة إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وساد شعور بأن المنطقة تواجه العديد من المشاكل المتصلة في المقام الأول بنقص النمو الاقتصادي، وبعدم المساواة، والفقر، وضعف البنية التحتية الأساسية، والمسائل المتعلقة بالبيئة والكوارث الطبيعية، وبأنه تلزم خطة واسعة القاعدة للتنمية قائمة على دور أكبر للأسواق والتكنولوجيا والاستدامة.

٦٩ - وفي هذا الاجتماع، تم الإقرار بأن المنطقة تتألف في معظمها من بلدان متوسطة الدخل، الأمر الذي يثير تحديات متعلقة بالتمويل تحديداً. وهناك أمل في أن تظل المساعدة الإنمائية الرسمية تحظى بالأهمية، نظراً لأن من المهم الاقتراب من عملية ما بعد عام ٢٠١٥ من خلال منظور متعدد القطاعات، ومن خلال العمل على مسائل شاملة لعدة قطاعات. وسيكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب أمراً بالغ الأهمية، وينبغي أيضاً توافر دعم من الوكالات الرئيسية للأمم المتحدة.

٧٠ - ويتعين وجود نموذج جديد للتنمية يعزز الرفاه، على أن يعترف بمحدودية الموارد، ويتفادى الإفراط في الازدواجية بسبب الولايات المتعددة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٧١ - في الدورة الحادية والسبعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٥، اعتمدت الدول الأعضاء القرار ٤/٧١ بشأن تنفيذ الدول الجزرية الصغيرة النامية إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

٧٢ - ومن حيث الرصد والمتابعة، قامت اللجنة، وهي تواصل تقديم دعم لتنمية القدرات الإحصائية، بإطلاق مشروع حساب التنمية الجديد الذي ستساعد من خلاله في وضع وتعميم المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، والمتعلقة بالتبعية بمسار ساموا.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٧٣ - في نيسان/أبريل ٢٠١٥، عقد صندوق الأمم المتحدة للسكان حواراً بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع ١١ من بلدان جزر المحيط الهادئ، لإطلاعها على العمليات الحكومية الدولية وللمشاركة في سياق الأولويات القطرية والالتزامات الإقليمية، بما في ذلك إعلان موانا ومسار ساموا. واختتم الحوار بتطلعات قطرية لإكمال الأعمال غير المنجزة في الأهداف الإنمائية للألفية، والتنفيذ الكامل لنتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤.

المؤتمرات والعمليات الرئيسية للأمم المتحدة

٧٤ - سُلط الضوء بشكل بارز على الدول الجزرية الصغيرة النامية في أنشطة مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي عقد في سينداي، اليابان، في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥. وفي إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وهو الوثيقة الختامية التي اعتمدت في المؤتمر، تم التسليم بأنه يتعين توجيه اهتمام ودعم خاصين إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لزيادة الموارد والقدرات المحلية من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف.

٧٥ - وبالإضافة إلى ذلك، نُظم حدث جانبي أثناء المؤتمر بشأن موضوع "بناء شراكات فعالة نحو دول جزرية صغيرة نامية قادرة على التكيف في عالم ما بعد عام ٢٠١٥". وجرى النظر إلى هذا الحدث على أنه يتيح فرصة لأصحاب المصلحة للمشاركة بصورة مباشرة مع قادة الدول الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق الهدف المشترك بتعزيز قدرة تلك الدول على التصدي للتحديات التي تفرضها الكوارث.

٧٦ - وخلال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المعقود في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥، نُظم حدث جانبي، ينصب تركيزه على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وساعد أيضا هذا الحدث وموضوعه "الدول الجزرية الصغيرة النامية: مواجهة تحديات التمويل بعد عام ٢٠١٥" أصحاب المصلحة في التصدي للعقبات المالية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في تمويل التنمية المستدامة.

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

٧٧ - في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، عَقَدَ المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الجزء المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار موضوع "مسار ساموا: ترجمة الرؤية إلى عمل". وشمل الاجتماع عروضاً قدمتها الدول الأعضاء والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، الوكالات الدولية والمجموعات الرئيسية تناولت المجالات المتعلقة بتنفيذ مسار ساموا، بما في ذلك التمويل وبناء القدرات وتعزيز القدرة على التكيف. وعرضت ساموا أيضا أحدث المستجدات بشأن أثر المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وتنفيذ الأنشطة.

٧٨ - وبينما أشار المشاركون إلى ضرورة سد الفجوة القائمة بين الالتزامات والعمل على أرض الواقع، اتفقوا بأغلبية ساحقة على أنه يتعين على المنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يقوم بدور هام في استعراض التنفيذ العام لمسار ساموا، بما في ذلك في سياق خطة ما بعد عام

٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، ونتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية واتفاق المناخ الذي يُعتمد في باريس في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأُرسلت إشارة واضحة تدعو للاستعاضة عن الأقوال بالأفعال. وأشار إلى الحاجة إلى آلية استعراض إقليمية تكميلية لإشراك أصحاب المصلحة على الصعيد الإقليمي واستعراض الإجراءات المتخذة على الصعيدين الإقليمي والوطني.

٧٩ - وشملت التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي جرى التشديد عليها في الحوار، الحاجة إلى تمكين النمو الاقتصادي الشامل للجميع من خلال توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به (ولا سيما لمشاريع البنية التحتية)، وصغر القاعدة الاقتصادية بسبب البعد، وندرة الأراضي وتعرضها للخطر، والتركيز على إيجاد فرص عمل للشباب وتقليل العمالة الناقصة بوجه عام. ولا يزال تغير المناخ أحد الشواغل الرئيسية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ليس فقط بما لآثار المناخ من عواقب بيئية واجتماعية، بل أيضا لأنه أصبح مسألة تتعلق بالأمن الوطني في بعض الحالات. وأبرزت الحاجة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب في مداخلات المجتمع المدني.

رابعاً - الخلاصة

٨٠ - في مرحلة الانتقال إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حددت الدول الجزرية الصغيرة النامية أولوياتها بعناية من خلال مسار ساموا وأثناء صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. وقدم المجتمع الدولي دعماً كبيراً إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا يزال ملتزماً بتنفيذ مسار ساموا.

٨١ - ومن المتوقع أن تستمر الأنشطة المتعلقة بتنفيذ مسار ساموا خلال الدورة السبعين للجمعية العامة، وخاصة وأن وحدة التفتيش المشتركة ستصدر تقريرها عن دعم منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر المرفق)

موجز لمساهمة وحدة التفتيش المشتركة في تحديد معايير الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

أولا - معلومات أساسية

١ - في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ١٢ من قرارها ٦٩/٢١٧، إلى وحدة التفتيش المشتركة أن تقدم توصيات تيسر على الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين أن تحدد المعايير اللازمة لإجراء استعراض شامل للدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بهدف تعزيز تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

٢ - واستجابة لذلك التكليف، ضمنت وحدة التفتيش المشتركة برنامج عملها لعام ٢٠١٥ التقرير المعنون "التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة لتحديد معايير الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية" (انظر A/69/921). ويتضمن التقرير، الذي قُدم في الإطار الزمني المحدد، استنتاجات موضوعية وست توصيات.

ثانيا - التطورات

٣ - في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أحاطت الجمعية العامة، في قرارها ٦٩/٢٨٨، علما مع التقدير بتقرير وحدة التفتيش المشتركة وطلبت إلى الوحدة أن تجري، استنادا إلى التوصيات والاستنتاجات الواردة في تقريرها، استعراضا شاملا للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية (الفقرة ٢). وطلبت الجمعية إلى الوحدة أيضا، أخذاً في اعتبارها الإطار الزمني المحدود المتاح لعرض النتائج الأولية، أن تبدأ في أقرب وقت ممكن استعراضها فيما يتعلق بالتوصيات ٢ و ٣ و ٤ من تقريرها (الفقرة ٤).

٤ - وفي دورتها المعقودة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه، قررت الوحدة أن تدرج التقرير المعنون "الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج الأولية"، في برنامج عملها الجاري لعام ٢٠١٥، استجابة للفقرة ٤ من القرار ٦٩/٢٨٨. وسينفذ المشروع الجديد في حدود الموارد المتاحة ولكنه سيؤثر في تنفيذ ميزانية الوحدة لعام ٢٠١٥، نظرا لأن الموارد حُصصت بالفعل لمشاريع أخرى للسنة.

- ٥ - وستتناول التقرير، على سبيل الأولوية، المسائل المتعلقة بما يلي:
- تقييم التوزيع الحالي للموارد في مقر الأمم المتحدة، مع التركيز على إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتقييم تناسب الموارد والولايات الموكولة لهما من أجل دعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
 - تقييم التنسيق البرنامجي القائم داخل الأمم المتحدة فيما بين كيانات الأمانة العامة ذات الصلة، مثل اللجان الإقليمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
 - تقييم دور الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وتحديد التدابير الرامية إلى تعزيز فعاليته في تعزيز تنفيذ مسار ساموا
- ٦ - وأدرج الاستعراض الشامل حسب التكاليف الوارد في القرار ٢٨٨/٦٩ في قائمة برنامج العمل لعام ٢٠١٦، التي سيختار المفتشون منها مواضيع لبرنامج العمل. وتتوقف إمكانية الاضطلاع بالاستعراض الشامل بدءاً من بداية عام ٢٠١٦ على توافر مزيد من الموارد (الخارجة عن الميزانية) لأن ذلك سيستلزم عملاً ميدانياً مكثفاً وخدمات استشارية لتغطية معظم المسائل المختلفة المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ٧ - وستبذل وحدة التفتيش المشتركة كل ما في وسعها من أجل تقديم التقرير الأول في الوقت المناسب، معتمدة في ذلك على تعاون الكيانات والآليات المشتركة بين الوكالات المعنية بالتوصيات ٢، و٣، و٤ في إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة، مثل اللجان الإقليمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات.

ثالثاً - النتيجة المتوقعة

- ٨ - سيجري إطلاع أصحاب المصلحة الرئيسيين على نتائج مشروع "الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج الأولية"، في أقرب وقت ممكن، ربما بنهاية عام ٢٠١٥ أو في أوائل عام ٢٠١٦، مع الأخذ في الاعتبار أن الوحدة ينبغي أن تلتزم بإسهامات من جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة المؤسسية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.